أفريكان سستينابيليتي ماترز || مصر توسّع واردات الغاز المسال وسط أزمة طاقة متصاعدة

الجمعة 15 مايو 2026 09:20 م

يكتب هذا التقرير الصحفي فريق التحرير الخارجي، مسلطًا الضوء على تحولات عميقة في قطاع الطاقة المصري مع تصاعد الحاجة إلى استيراد الغاز الطبيعي المسال لمواجهة الطلب المحلي المتزايد وتراجع الإنتاج المحلي. يكشف المقال كيف تتحرك الدولة نحو إعادة تشكيل استراتيجيتها الطاقية تحت ضغط اقتصادي متزايد.

تنقل منصة أفريكان سستينابيليتي ماترز هذا التحليل ضمن سياق أوسع يناقش تحديات الأمن الطاقي في القارة الإفريقية، حيث تواجه مصر اختلالات واضحة بين الإنتاج والاستهلاك في وقت تتسارع فيه الضغوط الاقتصادية العالمية.

أزمة إنتاج تضغط على الاقتصاد وتدفع نحو الاستيراد

تسارع مصر إلى تأمين شحنات إضافية من الغاز الطبيعي المسال عبر مناقصات دولية، في محاولة لسد فجوة متزايدة بين الإنتاج المحلي والاستهلاك. وتشير البيانات إلى سعي الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية لاستيراد ما بين 12 و20 شحنة خلال الأشهر المقبلة، في تحول لافت لدولة كانت تُصنف كأحد مراكز تصدير الغاز في شرق المتوسط.

ينخفض إنتاج الحقول البحرية الكبرى تدريجيًا، بينما يرتفع الطلب الداخلي نتيجة النمو السكاني والتوسع الصناعي وزيادة الاستهلاك الكهربائي. ويؤدي هذا التباين إلى ضغط مباشر على منظومة الكهرباء، التي تعتمد بشكل أساسي على الغاز الطبيعي كمصدر رئيسي للتوليد.

توسّع البنية التحتية للطاقة وارتفاع كلفة الكهرباء

تعمل الحكومة على توسيع قدرات إعادة تغويز الغاز عبر وحدات تخزين عائمة في منطقة العين السخنة، بهدف دمج الواردات الجديدة في الشبكة الوطنية. ويعكس هذا التوسع تحولًا نحو مرونة أكبر في إدارة أزمة الطاقة، لكنه يرافقه ارتفاع واضح في تكلفة التشغيل والاستيراد.

تنعكس هذه التكاليف المتزايدة على أسعار الكهرباء تدريجيًا، مع توجه الدولة إلى تقليل الدعم عن الطاقة ضمن إصلاحات مالية أوسع. ويؤدي رفع الدعم إلى زيادة الأعباء على الأسر، خصوصًا في ظل ارتفاع أسعار الوقود وتراجع القدرة الشرائية، ما يفاقم الضغوط المعيشية على المواطنين.

إصلاحات اقتصادية وشروط دولية تضغط على منظومة الدعم

تندرج سياسات الطاقة الحالية ضمن برنامج إصلاح اقتصادي أوسع مرتبط باتفاقات تمويل دولية، تتضمن إعادة هيكلة الدعم وتوسيع الاعتماد على آليات السوق. وتدفع هذه التوجهات نحو تقليص الدعم الحكومي تدريجيًا، بما يشمل الكهرباء والوقود، بهدف تقليل العجز المالي وتحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي.

يتزامن ذلك مع ارتفاع الطلب الصناعي على الطاقة، ما يضع الحكومة أمام معادلة صعبة بين ضمان الاستقرار الاقتصادي والحفاظ على القدرة التنافسية للقطاع الصناعي. كما يفرض الواقع الجديد تحديات إضافية على خطط التنمية، في ظل اعتماد متزايد على الاستيراد وتقلبات أسعار الطاقة العالمية.

تشير التقديرات إلى أن استمرار هذا المسار قد يعزز من هشاشة منظومة الطاقة أمام الصدمات الخارجية، خصوصًا مع اشتداد المنافسة العالمية على شحنات الغاز الطبيعي المسال. وبينما تتوسع الدولة في مشاريع الطاقة المتجددة، يبقى الغاز عنصرًا أساسيًا في مزيج الطاقة، ما يجعل إدارة المرحلة الانتقالية أكثر تعقيدًا.

في هذا السياق، تعكس السياسة الطاقية المصرية محاولة موازنة دقيقة بين تأمين الإمدادات، ورفع كفاءة البنية التحتية، وتقليص الدعم، في وقت تتزايد فيه كلفة الكهرباء ويزداد الضغط على المستهلك النهائي.

https://africasustainabilitymatters.com/egypt-expands-lng-imports-as-rising-energy-demand-and-declining-gas-output-reshape-energy-strategy/